جانب من الحضور بمؤتمر الدول الأطراف باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد - ديسمبر ٢٠٢١

عشر سنوات فى مواجهة الفساد

وكيل أول/ خالد عبد الرحمن

مساعد رئيس هيئة الرقابة الادارية لشئون الأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد والتعاون الدولى

خلال عام ٢٠١٠ أصدرت منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية (OECD) تقريراً عن مكافحة الفساد فى مصر، وذلك فى إطار آلية أنشأتها المنظمة عقب الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨ تُسمى إستراتيجية تنمية ودعم مناخ الأعمال وشملت الآلية مصر بالدراسة كدولة هامة فى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

وقد أشار التقرير إلى وجود العديد من التحديات فى ملف مكافحة الفساد فى مصر من أهمها عدم وجود خطة شاملة أو إستراتيجية لمواجهة الفساد ، وعدم انتظام تطبيق القانون وإنفاذه فى مجال مكافحة الفساد، وعدم الاهتمام بالتوعية بأهمية الوقاية من الفساد ومكافحته ، وغياب القطاع الخاص أو المجتمع المدنى كشريك أساسى فى مواجهة الفساد خاصة ما يواجه بيئة الأعمال والاستثمار وانتهى التقرير إلى الحاجة إلى تنفيذ عدد من التوصيات :اولها وضع إستراتيجية وطنية لمكافحة الفساد مع وضع خطة تنفيذية ونظام لمتابعة التنفيذ والتزام كافة المستويات بالدولة بتلك الإستراتيجية.

الثانية إعادة بناء ثقافة النزاهة فى المجتمع المصرى.

الثالثة وجوب دعم وتقوية وتنشيط الهيئات العاملة فى مجال مكافحة الفساد.

الرابعة تحديد المناطق الأكثر عُرضة للفساد فى القطاع الحكومى.

الخامسة دعم وتطوير الحوار مع المجتمع المدنى والإعلام.

السادسة مراجعة الإطار التشريعى والقانونى وفقاً للمعايير الدولية.

السابعة وضع وتنفيذ سياسات متوافقة مع المعايير الدولية وأفضل الممارسات العالمية.

وبالنظر لما ورد بالتقرير من تحديات تبين أنها عكست الواقع السائد خلال تلك الفترة قبل عام ٢٠١٠ ، فرغم الجهود المختلفة وتعددها إلا أنها كانت غير منتظمة أو مستقرة لغياب التنسيق الحقيقى وعدم وجود إطار شامل لكافة الأطراف العاملة والمرتبطة بهذا الملف الحيوى والهام.

وما تلى ذلك من أحداث خلال عام ٢٠١١ وما شهدته البلاد بعدها يتذكره القارئ وليس هدف هذا المقال سردها أو تحليل أو مناقشة أسبابها ، وإنما هدف المقال بيان ما تم من تغيير فى توجه الدولة

المصرية لمواجهة الفساد بوضع إطار متكامل يشمل التشريع والمؤسسات والسياسات خلال العشر سنوات الماضية وتحديداً من بداية عام ٢٠١٤ والذى تميز بإصدار دستور جمهورية مصر العربية ٢٠١٤ وإصدار الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، وذلك دون محاولة حصر ما تم من جهود وإنما الاكتفاء بالأطر والسياسات العامة والتى توضح الأساس الذى تم بناؤه والذى أيضاً وبدون شك يتطلب الإصرار على الاستمرار وتواصل الجهود حتى نبلغ طموحاتنا العالية فى هذا المجال.

أولا : صدور دستور جمهورية مصر العربية ٢٠١٤

صدر دستور جمهورية مصر العربية ٢٠١٤ والذى أفرد فى الباب الخامس منه الخاص بنظام الحكم فصلاً عن «المجالس القومية والهيئات المستقلة والأجهزة الرقابية» وأشار فى المادة رقم ٢١٥ إلى أهم الأجهزة الرقابية وهى البنك المركزى وحدد اختصاصه بمراقبة أداء الجهاز المصرفى ، والهيئة العامة للرقابة المالية والمختصة بالرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية ، والجهاز المركزى للمحاسبات ويتولى الرقابة على أموال الدولة ومراقبة تنفيذ الموازنة العامة للدولة ومراجعة حساباتها الختامية ، وهيئة الرقابة الإدارية ولم يتضمن الدستور النص على اختصاص الرقابة الإدارية فى الدستور لشمول الاختصاص وعمومه فى مجال الوقاية من الفساد ومكافحته.

وأكد الدستور على الاستقلال الفنى والمالى والإدارى للهيئات الرقابية بما يكفل لها الحياد والاستقلال والحماية اللازمة لأعضائها ، وبيّن طرق تعيين رؤسائها ومدة التعيين، وأسلوب تقديم الهيئات تقارير سنوية لرئيس الجمهورية ومجلس النواب ورئيس مجلس الوزراء كما تضمن كذلك القيام بإبلاغ سلطات التحقيق المختصة بما تكشفه من دلائل على ارتكاب مخالفات أو جرائم.

ويُعد أهم ما ورد بالدستور فى مجال مكافحة الفساد هو نص المادة ٢١٨ «تلتزم الدولة بمكافحة الفساد، ويحدد القانون الهيئات المستقلة والأجهزة الرقابية المختصة بذلك.

وتلتزم الهيئات والأجهزة الرقابية المختصة بالتنسيق فيما بينها فى مكافحة الفساد وتعزيز قيم النزاهة والشفافية ، ضماناً لحسن أداء الوظيفة العامة والحفاظ على المال العام، ووضع وتنفيذ الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد بالمشاركة مع غيرها من الهيئات والأجهزة المعنية، وذلك على النحو الذى ينظمه القانون».

وغنى عن الذكر أن المادة شملت علاجاً لعدد من التحديات المُشار إليها بالمقدمة فى تقرير منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية.

ثانياً : إنشاء اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة الفساد واللجنة الفرعية التنسيقية

خلال عام ٢٠١٠ صدر قرار رئيس مجلس الوزراء بإنشاء اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة الفساد وعقب صدور الدستور المصرى عام ٢٠١٤ صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٤٩٣ لسنة ٢٠١٤ بتعديل أحكام القرار الأول وأصبحت اللجنة برئاسة السيد رئيس مجلس الوزراء

استندت الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد على رؤية واضحة وهى "مجتمع يكافح الفساد ويستعيد ثقافة الشفافية والنزاهة والعدل والولاء بدعم من أجهزة إدارية فعالة". وتم وضع أهداف الإستراتيجية ورسم خطة تنفيذية متكاملة تحددت بها سياسات تنفيذ الأهداف والمسئولين عن التنفيذ والمدى الزمنى وأسلوب المتابعة

وانتقلت أمانتها الفنية إلى هيئة الرقابة الإدارية، وتختص اللجنة «بتفعيل الإنفاذ الفعلى لأحكام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والاتفاقيات الدولية والإقليمية الأخرى ، وصياغة رؤية مصرية موحدة يتم التعبير عنها فى المحافل الدولية وإجراء تقييم دولى للتشريعات واللوائح والقرارات الوطنية ذات الصلة بمنع ومكافحة الفساد والوقاية منه.

ويرأس اللجنة السيد رئيس مجلس الوزراء وتضم فى عضويتها وزير التنمية المحلية والإدارية ، ووزير العدل ، ورئيس هيئة الرقابة الإدارية، ورئيس هيئة النيابة الإدارية وممثلين عن وزارات الداخلية والخارجية والمخابرات العامة والنيابة العامة ، والجهاز المركزى للمحاسبات ووحدة مكافحة غسل الأموال.

كما صدر فى نفس العام ٢٠١٤ قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٢٢ بإنشاء اللجنة الفرعية التنسيقية برئاسة رئيس هيئة الرقابة الإدارية وعضوية ممثلين عن كافة الجهات المعنية وتختص اللجنة الفرعية بإعداد الدراسات اللازمة لوضع الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ، ووضع الآليات اللازمة للتنسيق بين الأجهزة الرقابية بالدولة لتبادل المعلومات والخبرات بينها واقتراح أنسب الحلول للقضاء على مظاهر الفساد ووضع التوصيات لنشر ثقافة النزاهة والشفافية بالمجتمع.

وقد كان تفعيل عمل تلك اللجان أثره فى وضع أول إستراتيجية وطنية لمكافحة الفساد.

ثالثاً : إصدار الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد

تم إصدار الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد فى عام ٢٠١٤ وتحددت مدة ٤ سنوات حتى عام ٢٠١٨ لتنفيذ النسخة الأولى منها وسبق إعداد هذه الاستراتيجية دراسة شاملة عن ظاهرة الفساد فى مصر وأنواعه ومراجعة لأهم الدراسات التى تمت حول الظاهرة سواء داخلياً أو خارجياً وطرق القياس المختلفة وأسباب الظاهرة فى مصر سواء الإقتصادية أو الإدارية أو الإجتماعية وتم إجراء تحليل إستراتيجى رباعى SWOT ANALYSIS اشتمل على نقاط القوة والضعف وبيان الفرص المتاحة والتهديدات المحتملة فى البيئة المحيطة.

واستندت الإستراتيجية على رؤية واضحة وهى «مجتمع يكافح

الفساد ويستعيد ثقافة الشفافية والنزاهة والعدل والولاء بدعم من أجهزة إدارية فعالة».

وتم وضع أهداف الإستراتيجية ورسم خطة تنفيذية متكاملة تحددت بها سياسات تنفيذ الأهداف والمسئولين عن التنفيذ والمدى الزمنى وأسلوب المتابعة، وكذا مؤشرات قياس الأداء.

وقد صدر فى نهاية فترة العمل بالإستراتيجية تقرير متابعة التنفيذ النهائى تضمن ما أمكن تحقيقه من الأهداف ونسب التنفيذ وأهم التحديات التى برزت خلال الفترة وقد تم نشر تقرير المتابعة إعلامياً.

وتوالت مراحل الإستراتيجية بصدور المرحلة الثانية ٢٠١٩ – ٢٠٢٢ ثم المرحلة الثالثة والحالية من الإستراتجية ٢٠٢٣ – ٢٠٣٠ وتميزت المرحلة الأخيرة بالمشاركة الفعالة من المجتمع المدنى والقطاع الخاص فى وضع أهداف الإستراتيجية والتى تم تحديدها بدقة فى خمسة مسارات إستراتيجية وهى المسار الإدارى، والمسار التشريعى والقضائى، ومسار جهات مكافحة الفساد، والمسار التوعوى والتشاركى وأخيراً مسار التعاون الإقليمى والدولى.

وقد استندت منهجية الإعداد للمرحلة الحالية من الإستراتيجية على نتائج تنفيذ المرحلة الثانية وما ورد به من نجاحات وإنجازات يمكن البناء عليها ومواجهة التحديات ودراسة سبل علاجها ومواجهتها بشكل فعّال وعلى أساس منهج علمى تطبيقى.

كما تطورت وسائل المتابعة حيث تم ميكنة آلية المتابعة بشكل متكامل يتيح المتابعة لحظياً لمستوى تنفيذ الأهداف ويسهل عملية الرصد وبيان التحديات أو مشاكل التنفيذ مع تدريب المنسقين فى كافة الجهات المعنية بالتنفيذ بشكل دورى بالأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد، وقد بلغت نسبة تنفيذ المرحلة الثانية من الإستراتيجية ٨٦٪ من المستهدف تنفيذه وتم نشر تقارير متابعة تنفيذ الإستراتيجية بوسائل الإعلام المختلفة وعلى موقع هيئة الرقابة الإدارية كخطوة هامة فى مجال إتاحة البيانات والمعلومات لجميع فئات المجتمع.

رابعاً : بدء خطوات جادة لبناء الثقافة المجتمعية وتشكيل الوعى حول مفاهيم النزاهة والشفافية والتوعية بمخاطر الفساد وسبل الوقاية والمكافحة

فقد تبنت هيئة الرقابة الإدارية منذ عام ٢٠١٦/٢٠١٧ خطوات جادة فى هذا المجال من خلال إعدادها وترويجها لحملات إعلامية مستمرة حتى الآن كسلسلة من الرسائل الإعلانية التى تحمل أفكاراً جادة لمواجهة الفساد وتكوّن اتصالا تسويقياً اجتماعياً متكاملاً وذلك بالاستعانة بكبار المتخصصين والخبراء فى المجال الإعلامى والإجتماعى وشارك بالحملة رموز الفن والإعلام المصريين وكانت أولها بعنوان «مصر أقوى من الفساد» وتلتها حملات «إبدأ بنفسك» ، «المرايا» ، «إعرف حقك» ، و«يا ترى مين الكسبان» وكلها بهدف توجيه الانتباه إلى دور كل المجتمع فى مواجهة المظاهر السلبية والممارسات الخاطئة والفاسدة.

كما كان لإنشاء الأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد دور هام فى بدء تأصيل توجه الوعى الجمعى لمواجهة ظاهرة الفساد والتوعية بآثاره السلبية ومخاطره وبيان سبل الوقاية والمنع منذ إنشائها عام ٢٠١٨ حيث قامت الأكاديمية بتدريب أكثر من ٨٠ ألف متدرب فى مجالات الحوكمة والوقاية من الفساد من كافة الفئات بالمجتمع ، فبالإضافة إلى العاملين بالقطاع الحكومى نالت منظمات المجتمع المدنى والقطاع الخاص فرصة

بدأت الدولة خطوات جادة لبناء الثقافة المجتمعية وتشكيل الوعى حول مفاهيم النزاهة والشفافية والتوعية بمخاطر الفساد وسبل الوقاية والمكافحة: وتبنت هيئة الرقابة الإدارية حملات إعلانية كسلسلة من الرسائل الإعلانية التى تحمل أفكاراً جادة لمواجهة الفساد وشارك بالحملة رموز الفن والإعلام المصريين

كبيرة وجادة من التدريب ، كما أن تنوع فئات المتدربين أظهر إهتماماً خاصاً بالشباب والمرأة والقادرين بإختلاف.

وتنوعت أنشطة الأكاديمية بين عقد ندوات ثقافية وورش عمل وحلقات نقاشية شملت العديد من الأطراف المعنية بملف الوقاية من الفساد وتشارك الأكاديمية منذ عامين بمعرض القاهرة الدولى للكتاب حيث يتم توزيع وعرض الإصدارات المختلفة ومنها الإصدار الثقافى المتميز «ضمير الوطن» وهى أول إصدار نوعى متخصص فى مجال الوقاية من الفساد ومكافحته.

وبالتنسيق مع وزارتى التربية والتعليم ، والتعليم العالى فى هذا المجال تم إعداد مناهج دراسية تناسب مختلف المراحل التعليمية لبناء الوعى لأجيال النشء والشباب المصرى حتى ينشأ مزوداً بالمعرفة الكافية والمعلومات المطلوبة فى مجال الوقاية من الفساد ومكافحته.

كما قامت وزارة المالية منذ سنوات بإطلاق ونشر «موازنة المواطن» تضمنت نشر الموازنة العامة للدولة وتتضمن إيرادات ومصروفات الدولة ، وكذلك فعلت وزارة التخطيط بإطلاق ونشر «خطة المواطن» على الموقع الإلكترونى للوزارة للتوعية بأوجه الإنفاق العام بالدولة.

وقامت أغلب الجهات الحكومية وخاصة التى تقدم خدمات عامة بإنشاء مواقع الكترونية تتيح بها معلومات وبيانات مختلفة عن أنشطتها والخدمات التى تقدمها وذلك تطبيقاً لمبدأى الشفافية وإتاحة المعلومات لزيادة الوعى المجتمعى بأدوار وأنشطة تلك الجهات.

كما تم التنسيق مع المؤسسات الدينية الأزهر الشريف ، ووزارة الأوقاف ،والكنيسة المصرية لتقديم خطاباً دينياً فى مختلف المناسبات تحث فيه على ما أشارت إليه الأديان للبُعد عن الفساد وأوجه الإنحراف وبث الوازع الدينى لدى المواطنين.

ويمكن القول أن الخطوات التى تمت فى بناء الوعى المجتمعى وتكوين ثقافة واعية للوقاية من الفساد ومواجهته هى خطوات أساسية وبداية على هذا الطريق المستمر الذى يحتاج جهد وعمل ونشاط متواصل ودءوب حيث أن مهمة تشكيل الثقافة المجتمعية هى من أكثر التحديات التى تحتاج إلى تدرج وإصرار على الاستمرار وهو ما عزمت عليه الدولة المصرية بكافة مؤسساتها.

خامساً : التفاعل الإقليمى والدولى وتطبيق المعايير الدولية وتبادل الخبرات

خلال السنوات الأخيرة شهد التفاعل الإقليمى والدولى للمؤسسات المصرية فى مجال الوقاية من الفساد ومكافحته تطوراً غير مسبوق على كافة المستويات وسنشير إلى أبرز ما تم فى هذا الصدد حيث أن حصر كافة الجهود يحتاج إلى عدة مقالات مجتمعة فقد صادقت مصر من قبل على الاتفاقية الأممية لمكافحة الفساد وتلى ذلك انضمام مصر إلى الاتفاقية الإفريقية والاتفاقية العربية لمكافحة الفساد ومؤخراً انضمت مصر لإتفاقية الدول الإسلامية لمكافحة الفساد.

وخلال عامى ٢٠١٥ و ٢٠٢٠ تم تنفيذ التزامات مصر تجاه الإتفاقية الأممية لمكافحة الفساد حيث تم المراجعة خلال عام ٢٠١٥ لفصلى التجريم والتعاون الدولى من الإتفاقية ، وخلال عام ٢٠٢٠ تم مراجعة فصلى الوقاية من الفساد واسترداد الموجودات وتم نشر تقريرى المراجعة على موقع مكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة.

خلال عام ٢٠١٩ قامت هيئة الرقابة الإدارية بتنظيم المنتدى الإفريقى الأول لمكافحة الفساد بمدينة شرم الشيخ بحضور السيد رئيس الجمهورية وشارك فى المنتدى وزراء العدل والداخلية ورؤساء هيئات مكافحة الفساد وأجهزة المحاسبات والكسب غير المشروع ومكافحة غسل الأموال فى الدول الإفريقية وبلغ الحضور أكثر من ٢٠٠ مسئول إفريقى رفيع المستوى واستهدف المؤتمر تشجيع الدول الإفريقية على تبنى سياسات وخطط عمل وبرامج تؤدى إلى الوقاية من الفساد وتبادل المعرفة والخبرات والمعلومات وأفضل الممارسات بين دول القارة.

وخلال ذات الفترة انضمت العديد من الهيئات الرقابية إلى مجموعات دولية وإقليمية لتبادل المعلومات والخبرات فى مجال مكافحة الفساد ومنها انضمام هيئة الرقابة الإدارية والنيابة العامة ووحدة مكافحة غسل الأموال للشبكة العالمية لسلطات إنفاذ القانون وهيئات مكافحة الفساد GLOBE.

كما انضمت هيئة الرقابة الإدارية لشبكة سلطات منع الفساد NETWORK OF CORRUPTION PREVENTION AUTHORITIES.

كما تعددت مذكرات التفاهم التى أُبرمت بين هيئة الرقابة الإدارية والهيئات الرقابية الوطنية ونظرائها الإقليميين والدوليين ومنها توقيع الجهاز المركزى للمحاسبات مذكرات تفاهم مع النظراء فى دولتى السعودية والكويت كما قامت هيئة الرقابة الإدارية بتوقيع مذكرات تفاهم مع عدد من النظراء فى عدة دول منها السعودية، الأردن، بلغاريا، فرنسا، ماليزيا.

كما ترأست مصر الدورة التاسعة لمؤتمر الدول الأطراف فى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لمدة عامين وعقدت الدورة بمدينة شرم الشيخ خلال عام ٢٠٢١ وصدر عنها العديد من القرارات من أهمها تلك المتعلقة بمكافحة الفساد خلال فترات الأزمات والطوارئ نتيجة لما عانى منه العالم خلال جائحة كورونا.

كما ترأست هيئة الرقابة الإدارية أيضاً اتحاد هيئات مكافحة الفساد الإفريقية لثلاثة أعوام تبدأ من عام ٢٠٢٢.

وفى مجال مكافحة غسل الأموال تشارك مصر ضمن آليات مجموعة العمل المالى لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومجموعة إيجمونت لوحدة التحريات المالية وخلال عام ٢٠٢١ تم تنفيذ مصر لآلية التقييم المتبادل حول تدابير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وقد جاءت نتائج التقييم إيجابية.

وفى شهر ديسمبر ٢٠١٨ وضع إعلان السيد رئيس الجمهورية عن تفعيل نشاط الأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد وقدم سيادته مبادرة تدريب لعدد ٢٥٠ كادر إفريقى من العاملين فى مجال الوقاية من الفساد ومكافحته وقد تم تنفيذ ذلك خلال الفترة من عام ٢٠١٩ وحتى عام ٢٠٢١، وبعرض التقرير النهائى عقب التنفيذ على السيد رئيس الجمهورية قرر استمرار المبادرة التدريبية لعدد ١٨٠ كادر إفريقى خلال ثلاث سنوات وتم تدريب عدد ٦٠ كادر إفريقى حتى تاريخه وجارى استكمال أعمال التنفيذ للمبادرة.

كما خضعت مصر لتقييم آلية مراجعة النظراء الإفريقية وصدر تقرير الآلية بالإشادة بالسياسات المصرية فى مجال الحوكمة ومكافحة الفساد وبالإرادة السياسية الواضحة فى هذا المجال ومجالات التنمية المستدامة وقد وقعت الأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد مذكرة تفاهم مع آلية مراجعة النظراء الإفريقية لتبادل الخبرات والمعارف فى مجالات المراجعة المختلفة ولتؤكد دور الأكاديمية فى تأهيل مختلف الكوادر الإفريقية فى مجالات الحوكمة والوقاية من الفساد ومكافحته.

وتعددت الفاعليات المتبادلة للتدريب بين هيئة الرقابة وجهات إنفاذ القانون المصرية العاملة فى مجال مكافحة الفساد والمنظمات الدولية والنظراء الدوليين سواء فى داخل الجمهورية أو بالخارج ، ومنها قيام الأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد بتنظيم دورات تدريبية بالإشتراك مع مكتب الأمم المتحدة ضد الجريمة والمخدرات لتدريب الخبراء الحكوميين من مختلف دول العالم على آليات المراجعة وفقاً لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وقد أشاد الحضور بإمكانيات الأكاديمية وبالمستوى المتقدم للمنهج التدريبى.

الطريق ما زال طويلا والعمل مستمراً؛ كل ما تم الإشارة إليه فى هذا المقال يوضح التغيير الجذرى الذى حدث فى الدولة المصرية خلال العشر سنوات الماضية فى مجال الوقاية من الفساد ومكافحته حيث تشكل إطار إستراتيجى شامل سواء تشريعياً أو مؤسسياً يتم العمل من خلاله بخطوات ثابتة وحثيثة نحو الهدف المنشود وهو الحد من ظاهرة الفساد لأقصى مدى وفتح الباب لآفاق مستقبل مضئ يعيد لمصر ريادتها وقيادتها فى هذا المجال وغيره من المجالات، وبالطبع من أهم المحفزات على ما تم تنفيذه هو الإرادة السياسية الواضحة لمواجهة ظاهرة الفساد فى المجتمع المصرى مواجهة فعالة من خلال الحرص على تنفيذ الخطط والسياسات الموضوعة وتشجيع المبادرات والمشاركة تحقيقاً للهدف الرئيسى وهو دفع عجلة التنمية المستدامة فى كل المجالات بالدولة المصرية ، والطريق مازال طويلاً والعمل ما زال مستمراً فما تحقق ما هو إلا البداية الصحيحة إلا أن طموحاتنا فى هذا المجال ليس لها حدود حتى يتم بإذن الله الوصول إلى الوضع الأمثل للتصدى لكافة مظاهر الفساد على الوجه الذى يليق بمكانة الدولة المصرية وقدر الشعب المصرى العظيم

"مصر أقوى من الفساد" وتلتها حملات "إبدأ بنفسك" ، "المرايا" ، "إعرف حقك" ، و"يا ترى مين الكسبان" كلها حملات اعلانية تبنتها الرقابة الإدارية بهدف توجيه الانتباه إلى دور كل المجتمع فى مواجهة المظاهر السلبية والممارسات الخاطئة والفاسدة.